

**Arbitrage international :
Incompétence du juge de
l'exequatur pour connaître des
exceptions au fond liées à la
procédure collective (CA. com.
Casablanca 2016)**

Identification			
Ref 37203	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 6268
Date de décision 15/11/2016	N° de dossier 2016/8225/4820	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Exequatur, Arbitrage	Mots clés هيئة التحكيم, Compétence territoriale en matière d'exequatur, Confirmation de l'ordonnance d'exequatur, Convention de new York, Défaut de déclaration de créance, Exequatur d'une sentence arbitrale internationale, GAFTA, Limites du contrôle du juge de l'exequatur, Procédure collective et exequatur, Cas d'ouverture de recours contre l'exequatur, Redressement judiciaire, اختصاص مكاني, تحكيم دولي, تذييل مقرر تحكيمي أجنبي, تصريح بالديون, تنفيذ مقررات تحكيمية, كافتا, مراقبة الصيغة التنفيذية, مسطرة التسوية القضائية, Siège de l'arbitrage à l'étranger, Arbitrage et procédure collective		
Base légale Article(s) : 327-46 - 327-49 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC) Article(s) : 566 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce Article(s) : - Dahir n° 1-07-169 du 19 kaada 1428 (30 novembre 2007) portant promulgation de la loi n° 08-05 modifiant et complétant le dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile Article(s) : - Convention pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, faite à New York le 10 juin 1958. Ratifiée par le Maroc par Dahir n° 1-59-290 du 21 chaabane 1379 (19 février 1960)	Source Non publiée		

Résumé en français

La Cour d'appel de commerce de Casablanca a confirmé une ordonnance d'exequatur d'une sentence

arbitrale internationale rendue à Londres. L'appelante contestait cette décision en soulevant des arguments relatifs à la compétence territoriale et à un défaut de déclaration de créance dans le cadre d'une procédure de redressement judiciaire.

S'agissant de la compétence, la Cour a précisé que l'article 566 du Code de commerce, qui établit une compétence exclusive pour les procédures collectives, ne s'applique pas aux demandes d'exequatur de sentences arbitrales. Ces dernières relèvent spécifiquement de l'article 327-46 du Code de procédure civile, issu de la loi n° 08.05, qui attribue la compétence au président du tribunal de commerce du lieu d'exécution, même si l'arbitrage s'est déroulé à l'étranger.

Concernant l'argument du défaut de déclaration de créance, la Cour l'a qualifié d'exception de fond. Elle a jugé qu'une telle objection aurait dû être soulevée devant l'instance arbitrale elle-même, et non devant le juge de l'exequatur, dont le rôle se limite au contrôle des cas de refus expressément prévus par la loi.

Enfin, la Cour a rappelé la nature restrictive des voies de recours contre les ordonnances d'exequatur de sentences arbitrales internationales. Un appel n'est recevable que dans les cas limitativement énumérés par l'article 327-49 du Code de procédure civile. L'appelante n'ayant pas démontré que son recours s'inscrivait dans ces conditions strictes, la Cour a rejeté l'appel au fond.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم 6268 بتاريخ 2016/11/15 ملف رقم 2016/8225/4820

بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستنتجات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف.

وبناء على تقرير المستشار المقرر الذي لم تقع تلاوته بإعفاء من الرئيس وعدم معارضة الأطراف. واستدعاء الطرفين لجلسة 2016.10.25 وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والفصول 328 وما يليه و 429 من قانون المسطرة المدنية. وبعد الإطلاع على مستنتجات النيابة العامة. وبعد المداولة طبقا للقانون.

في الشكل: حيث تقدمت شركة (س.) بواسطة محاميها في مواجهة شركة (م.) بمقال مسجل ومؤدى عنه الرسوم القضائية بتاريخ 2016/09/09 تستأنف بمقتضاه الأمر الصادر عن نائب رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت رقم 1715 بتاريخ 2016/04/13 في الملف عدد 2016/8101/575 القاضي بتذليل الحكم التحكيمي الصادر بتاريخ 2015.5.13 عن هيئة التحكيم بلندن تحت رقم 14-968 بالصيغة التنفيذية وتحميل المطلوبة الصائر. وحيث قدم الاستئناف وفق الشكل المتطلب قانونا أجلا وصفة وأداء مما يتعين معه التصريح بقبوله.

وفي الموضوع: حيث يستفاد من وثائق الملف أن المستأنف عليها تقدمت بواسطة محاميها إلى رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء بمقال مؤدى عنه بتاريخ 2016/02/11 تعرض فيه أنه سبق لها أن باعت للمستأنفة بضاعة بمقتضى عقد مؤرخ في 2013/11/27 وأنه

أخلت بينود هذا العقد فتخلذت بزمتهما دعائر التأخير المتعلقة بالأداء وتفريغ البضاعة المرسله إليها وأن عقد البيع يتضمن إحالة الطرفين في حالة النزاع على هيئة التحكيم كافتا بلندن وذلك بمقتضى الفصل 28 منه وأن هيئة التحكيم بلندن أصدرت مقررًا تحكيميا بتاريخ 2015/05/13 تحت رقم 14/968 يقضي بأداء هذه الأخيرة لفائدة العارضة تعويضا قدره 93.491,67 دولار أمريكي مع الفوائد وأن مقرر التحكيم قد تم تبليغه وأصبح نهائيا ، لذا تلتمس الأمر بإعطائه الصيغة التنفيذية بالمغرب.

وحيث أصدر نائب رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء الأمر المستأنف أعلاه.

وجاء في أسباب استئناف الطاعنة أن مقر العارضة الاجتماعي يوجد بمدينة فاس وقد فتحت في حقها مسطرة التسوية القضائية ، وبالتالي فإن الاختصاص المكاني لمقاضاتها ينعقد للمحكمة التجارية بفاس التي يوجد بها مقرها الاجتماعي وكذلك المكان الموجود به فتح المسطرة وأن المستأنف عليها لم تصرح بدينها داخل الأجل القانوني طبقا لمقتضيات المادة 687 من م.ت الشيء الذي يتعين معه رفض الطلب الرامي لتذليل المقرر التحكيمي بالصيغة التنفيذية لذا يرجى أساسا التصريح بعدم اختصاص المحكمة التجارية بالدار البيضاء للبت في الطلب واحتياطيا الحكم برفض الطلب وتحميل المستأنف عليها الصائر.

وحيث أدلى نائب المستأنف عليها بمذكرة جوابية مؤرخة في 2016/10/25 ان الاختصاص المكاني ينعقد للمحكمة التجارية بالدار البيضاء مادام أن الدعوى الحالية لا تندرج ضمن دعاوى المنصوص عليها في المادة 566 من م.ت وأن تذليل مقرر تحكيمي دولي تنطبق عليه مقتضيات الفرع الثاني من القانون رقم 08/05 التي تطبق على التحكيم الدولي دون الإخلال بما ورد في الاتفاقات الدولية المصادق عليها من لدن المغرب والمنشورة بالجريدة الرسمية وأن الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع هي اتفاقية نيويورك المؤرخة في 58/6/10 الخاصة بالاعتراف بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية والتي انضم إليها المغرب و صادق عليها ، لذا يرجى رد الاستئناف وتأيد الأمر المستأنف.

وبعد إدراج الملف بجلسة 2016/10/25 حضرها دفاع كلا الطرفين وحاز دفاع المستأنفة نسخة من مذكرة جواب دفاع المستأنف عليها والتمس مهلة فيما اعتبرت القضية جاهزة وحجزت للمداولة لجلسة 2016/11/15.

التعليل

حيث تتمسك الطاعنة بأوجه الاستئناف المبسوطه أعلاه.

وحيث إنه ، فيما يخص الدفع بعدم الاختصاص المكاني، فالإطار القانوني لهذا الدفع وكما جاء في تعليل الأمر المستأنف ، هو المادة 566 من م . ت والتي يستفاد منها أن المحكمة المختصة مكانيا للبت في طلب فتح المسطرة هي المحكمة الموجودة في مكان المقر الاجتماعي للشركة وأن المحكمة المفتوحة أمامها مسطرة المعالجة هي المختصة للنظر في جميع دعاوى المتصلة بها وخصوصا الدعاوى المتعلقة بتسيير المسطرة أو التي يقتضي حلها تطبيق مقتضيات القسم الثاني من الكتاب الخامس من مدونة التجارة الوارد بشأن مساطر معالجة صعوبات المقاوله ، وأن مقتضيات المادة الآتفة الذكر لا تطبق على الطلب الحالي لانتهاء موجباتها لأن الأمر لا يتعلق بفتح المسطرة ولأن طلب تذليل حكم تحكيمي بالصيغة التنفيذية لا يدخل ضمن الدعاوى المتصلة بفتح المسطرة ، بل أن مقتضيات قانون المسطرة المدنية كما عدلت بالقانون رقم 08.05 هي الواجبة التطبيق وخصوصا الفصل 327-46 الذي ينص على أنه يخول الاعتراف والصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية الدولية لرئيس المحكمة التجارية التابع لها مقر التنفيذ إذا كان مقر التحكيم بالخارج ، وبالتالي فالدفع المثار بهذا الخصوص غير ذي أثر.

وحيث إنه ، وفيما يخص الدفع بعدم التصريح بالدين، فالدفع بعدم التصريح بالدين ضمن خصوم التسوية القضائية للمدينة هو ، كما جاء في تعليل الأمر المستأنف، دفع موضوعي تتعين إثارته أمام الهيئة التحكيمية التي تنظر في موضوع النزاع وليس أمام رئيس المحكمة التي تنظر في موضوع النزاع وليس أمام رئيس المحكمة المعروض عليه طلب التذليل بالصيغة التنفيذية الذي تقتصر مراقبته في حدود الحالات المنصوص عليها في ق.م.م ، وبالتالي فالدفع المثار في هذا الشأن يكون غير جدير بالاعتبار.

وحيث إنه ، وفي جميع الأحوال ، فلا يمكن الطعن بالاستئناف في الأمر القاضي بتحويل الاعتراف أو الصيغة التنفيذية بالمغرب للأحكام التحكيمية الدولية إلا في الحالات المبينة على سبيل الحصر في الفصل 327-49 من ق.م.م و هو ما لم تتضمنه عريضة الاستئناف مما يبقى معه مستند الطعن غير قائم على أساس.

وحيث يتعين تأسيسا على ما سبق بيانه رد الاستئناف وتأييد الأمر المستأنف.

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل صائرها.

لهذه الأسباب

تصرح محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائيا علنيا وحضوريا.

في الشكل: بقبول الاستئناف.

في الجوهر: برده و تأييد الأمر المستأنف و تحميل الطاعنة الصائر.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

Version française de la décision

Motifs

Attendu que l'appelante maintient les moyens d'appel exposés ci-dessus.

Attendu, en ce qui concerne l'exception d'incompétence territoriale, que le cadre juridique de cette exception, comme l'a relevé à bon droit l'ordonnance attaquée, est fixé par l'article 566 du Code de commerce. Ce texte dispose que la juridiction territorialement compétente pour statuer sur une demande d'ouverture d'une procédure collective est celle du lieu du siège social de la société, et que la juridiction devant laquelle une procédure collective est ouverte est compétente pour connaître de toutes les actions connexes, notamment celles relatives à la gestion de la procédure collective ou impliquant l'application des dispositions de la section II du livre V du Code de commerce sur les difficultés des entreprises. Toutefois, ces dispositions ne sont pas applicables en l'espèce, dès lors que la demande actuelle ne concerne ni l'ouverture d'une procédure collective ni les actions connexes qui s'y rapportent. En effet, la demande visant à accorder l'exequatur à une sentence arbitrale étrangère ne figure pas parmi ces actions connexes. Par conséquent, il convient d'appliquer les dispositions du Code de procédure civile telles que modifiées par la loi n° 08-05, et plus particulièrement l'article 327-46, lequel prévoit que la reconnaissance et l'exequatur des sentences arbitrales internationales relèvent de la compétence du président du tribunal de commerce dans le ressort duquel l'exécution est demandée lorsque le siège de l'arbitrage se situe à l'étranger. Ainsi, le moyen soulevé à ce titre doit être écarté comme inopérant.

Attendu, quant au moyen tiré du défaut de déclaration de créance, que l'exception de défaut de déclaration d'une créance au passif dans le cadre d'une procédure de redressement judiciaire constitue, comme indiqué à juste titre par l'ordonnance attaquée, une défense au fond qui doit être invoquée devant

le tribunal arbitral compétent pour statuer sur le fond du litige, et non devant le président du tribunal saisi d'une demande d'exequatur. Ce dernier n'exerce qu'un contrôle strictement limité aux conditions expressément prévues par le Code de procédure civile. Dès lors, le moyen invoqué est dépourvu de pertinence.

Attendu, enfin, et en tout état de cause, que l'appel contre l'ordonnance accordant la reconnaissance ou l'exequatur d'une sentence arbitrale internationale au Maroc ne peut être admis que pour les motifs limitativement énumérés à l'article 327-49 du Code de procédure civile, motifs que la requête d'appel ne contient manifestement pas, ce qui prive le recours de tout fondement.

Qu'il s'ensuit, en conséquence, qu'il y a lieu de rejeter l'appel et de confirmer l'ordonnance entreprise.

Attendu que la partie succombante doit supporter les dépens.

Par ces motifs

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort,

En la forme : déclare l'appel recevable.

Au fond : le rejette, confirme l'ordonnance attaquée et condamne l'appelante aux dépens.

Ainsi prononcé le présent arrêt aux jour, mois et an indiqués ci-dessus par la même formation ayant participé aux débats.